# معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: دراسة حالة ولاية سكيكدة
# Obstacles facing small and medium enterprises in Algeria: case study of wilaya of Skikda.

تاريخ الاستلام: 2019/02/18 تاريخ القبول: 2019/06/23 تاريخ النشر: 2019/06/30

د. أحسن طيـــــار[1]
جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة
Email: a.tiar@univ-skikda.dz

د. أيــوب مسيــخ
جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة
Email: messikhayoub@yahoo.com

مجلة البحوث والدراسات الإنسانية المجلد9/ العـدد 18 –السنة 2019 ص ص 91-120
EISSN : 2588-2317 ISSN : 1112-8152

**الملـــخص**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة والمتمثلة في المعوقات التأسيسية والبيئية، والمعوقات الإدارية، والمعوقات التمويلية، والمعوقات التسويقية. تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات حيث تم توزيعها على عينة ميسرة من 141 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بعاصمة الولاية وضواحيها. تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي لتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معوقات تأسيسية وبيئية أهمها كثرة الضرائب المفروضة على المؤسسات، ومعوقات تمويلية أهمها صعوبة التعامل مع البنوك نتيجة كثرة إجراءاتها وضخامة الضمانات التي تطلبها، ومعوقات تسويقية أهمها المنافسة غير الشريفة من طرف القطاع غير الرسمي، بينما تأثير المعوقات الإدارية كان متوسطا.

**الكلمات المفتاحية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المعوقات، الجزائر، ولاية سكيكدة.

***Abstract***

*This study aims at identifying the obstacles facing small and medium enterprises in the Wilaya of Skikda, namely: Constituent and environmental, administrative, financing and marketing obstacles. A questionnaire was designed and distributed to a convenience sample of 141 small and medium enterprises in the capital of Wilaya and its suburban. Descriptive and inferential statistical methods were used to analyze data and test hypotheses.*

*The study found many results, the most important of which are the following: Small and medium enterprises in the Wilaya of Skikda are faced to Constituent and environmental, financing, marketing and less administrative obstacles. The most important of obstacles are large number of taxes imposed on enterprises, difficulty of dealing with banks due to the large number of procedures and the huge guarantees required by them and unfair competition by informal sector.*

***Keywords:*** *Small and Medium Enterprises, Obstacles, Algeria, Wilaya of Skikda.*

[1] المؤلف المرسل : د. أحسن طيـار، a.tia@univ-skikda.dz

**مقدمـــــة:**

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة في جميع دول العالم وخاصة الدول النامية، لما لها من دور إيجابي وكبير في تنمية اقتصاد البلدان النامية من حيث خلق وتوفير فرص العمل، والحد من الفقر ومعالجة مشكلة البطالة، من خـــلال المساهمة في زيادة الدخل على المستوى الفردي والقومي، وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئيًا لبعض السلع والخـــدمات الـــتي يحتاجهـــا المجتمـــع (المشهراوي والرملاوي، 2015، ص127)، وهي تمثل حوالي 95% مـــن إجمـــالي الشركات في الغالبية العظمى في العالم (العوض وأبو كركي، 2017، ص 3).

وبالرغم من هذه المزايا الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تواجه العديد من المعوقات خاصة في الدول النامية، وبـــالرغم مـــن تشـــابه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خصائصها بين مختلف دول العالم فقـــد بينـــت الدراسات التطبيقية التي تناولتها تعدد وتباين طبيعة وأهمية المعوقات التي تواجههـــا من دولة إلى أخرى أو من منطقة إلى أخرى، ففي الدول العربية توصلت دراســـة (بندقجي، 2005) أن أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة العاملة في مدينة جـــرش في شمال الأردن يعانون من العديد من المشكلات والمعوقات التي تتعلق بالتمويـــل والإدارة أهمها ارتفاع ضريبة المبيعات، وأنه بالرغم من أن الدولة تدعم مشاريعهم إلا أن هذا الدعم يبقى غير فعالا. أما (السميرات، 2009) فقد أظهـــرت نتـــائج دراسته حول المشكلات المالية والإدارية التي يواجهها أصحاب المشاريع الصغيرة في إقليم الجنوب بالأردن أن مشكلات عدم توفر رأس المال الكافي ونقص الضمانات المطلوبة للاقتراض احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى أصحاب المشاريع، كما أن نقص الخبرات الإدارية والتسويقية والمالية يعد من أسباب عدم نجاح هذه

المشاريع. وفي ليبيا توصل (البرغثي، 2014) إلى أنه هناك قصور، من وجهة نظـــر المصارف التجارية الليبية، لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الليبية كعدم القدرة على تقديم ضمانات، وقلة وجود بيانات وسجلات وقوائم مالية ومحاسبية. أما في سوريا فقد وجد (المللي، 2015) أن أنظمة العمليات المصرفية السائدة في ســـوريا تلعب دورا معيقا في حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويـــل. وفي فلسطين وبالضبط في قطاع غزة، فقد توصل (المشهرواي والرملاوي، 2015) في دراستهما حول المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصـــغيرة الممولـــة مـــن المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها إلى أن غياب تشريعات وقوانين خاصة بتنظيم عمل المشروعات الصـــغيرة يســـاهم في ســـرعة انهيارها، ويؤثر تأخر أصحاب المشروعات الصغيرة في تســـديد الأقســـاط علـــى استمرارية المشاريع، ويؤدي ضعف السمات القيادية لدى أصحاب المشـــروعات لفشلها، ويعاني أصحاب المشروعات الصغيرة من ضعف قدراتهم على إدارة وقتهم بكفاءة. وبالعودة إلى الأردن، فقد توصل (العوض وأبو كركي، 2017) إلى أن إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان تعاني من العديد من المعوقات أهمهـــا نقص في مستوى السيولة بسبب عدم كفاية الدعم الحكومي وعدم توفر المصـــادر الكافية لتمويل تلك المشروعات، وعدم توفر الخبرات الفنية والكفاءات، وضعف البرامج التدريبية الموجهة، ومشكلات أخرى تتعلق بضعف التكيـــف مـــع البيئـــة وافتقارها إلى الإبداع والابتكار ونقص الخبرات التسويقية.

أما في الدول الأجنبية فقد توصل (Aziz et al., 2012) إلى أن المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في قطاع الضيافة والسياحة في كيلانتان بماليزيا تعـــاني مـــن العديد من العقبات أهمها: القيود المالية، والضرائب المرتفعة، ونقص دعم حكومة

الولاية. بينما وجد (Hlatshwako, 2012) أن عدم الوصول إلى الموارد المالية والمنافسة وارتفاع تكاليف التشغيل كان بمثابة التحديات الرئيسية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة مانزيني في سوازيلاند، وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحصل على الدعم الكافي من الحكومة ووكالات التنمية الأخرى. وفي دراسة (Mensah et al., 2015) حول تحديد مدى اتفاق الممولين والمقترضين في بنك ستانباي غانا المحدود على التحديات التي يُعتقد أنها تعوق إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كشفت النتائج عن العديد من التحديات التي تشترك وجهات النظر حولها من قبل المصرفيين والمقترضين منها التضخم المرتفع، ونقص رأس المال الكافي، وارتفاع معدل الفائدة في سوق رأس المال، وتقلب أسعار الصرف. بينما كشفت نتائج دراسة (Oyelana and Smith, 2015) حول فهم القيم الأساسية التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة كيب الشرقية بجنوب إفريقيا عن بعض التحديات التشغيلية التي تشمل نقص التمويل، ونقص المهارات الإدارية بالإضافة إلى التدريب. كما توصل (Petković, 2016) إلى أن الصعوبات في تحصيل المستحقات من المدينين، والإجراءات القانونية المعقدة التي تنظم العمل والأعمال التجارية للمؤسسات، ومعدلات الضرائب المرتفعة والمساهمات على الأجور، والتأثير السلبي للأزمة الاقتصادية العالمية والإجراءات المعقدة والمكلفة للحصول على قروض من البنوك التجارية هي العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى توقف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات الانتقالية مثل اقتصاد البوسنة والهرسك. وبالعودة إلى جنوب افريقيا فقد توصل (Balogun et al., 2016) إلى أن الحواجز المعلوماتية، ونقص الكفاءة الإدارية داخل المقاولات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من التحديات والحواجز التي تواجه المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في قطاع البناء مقاطعة غوتنغ في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا في ســـعيها للحصول على الائتمان من المؤسسات المالية لأغراض أعمالها.

ورغم الأهمية التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الجزائر لم تتوسع في هذا المجال إلا في السنوات الأخيرة تزامنا مع الشروع في عملية الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي بدأت فيها منذ الثمانينيات من القرن الماضي لتجسيد عملية تحويل نموذج اقتصادي مخطط وتحديد مسار مغاير تماما يتسم بالتكيف الفكري والأيديولوجي مع ثقافة اقتصاد السوق. فكانت الدعوة لإقامة إطار مؤسساتي لترقية الاستثمار الوطني من خلال إشراك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، ثم تبني عدة إصلاحات تم بموجبها إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 1994 تتكفل بتهيئة المحيط الملائم لترقية نشاط هذه المؤسسات (بن صويلح، 2008، ص 146). كما تم إصدار العديد من التشريعات وإنشاء العديد من الأجهزة التي تعمل على مرافقة ودعم هذا النوع من المؤسسات وتوفير المناخ الملائم لها من أجل النمو والتطور. من هذه التشريعات نجد القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001، والقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017، الذين هدفا إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد تدابير ترقيتها ودعمها، وتتعلق هذه التدابير أساسا بمساعدات استشارية، وجبائية، ومالية، وتسييرية، ...الخ.. ومن الأجهزة نجد مثلا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، وصناديق ضمان القروض ومنها صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، بالإضافة إلى مشاتل مكلفة بدعم المؤسسات الناشئة واحتضانها. وقد ساهمت هذه الإجراءات في نمو سنوي معتبر لعدد المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة بالجزائر فقد انتقل عددها من 288587 مؤسسة سنة 2003 (Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de L'Artisanat, 2003, p.8) إلى 1093170 مؤسسة سنة 2018 (Ministère de l'Industrie et des Mines, Nov. 2018, p.6).

لكن، وعلى الرغم من هذه التدابير والمجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية لترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن هذه الأخيرة واجهت ولا تزال تواجه العديد من المعوقات (بيئية وتمويلية وإدارية وتسويقية...الخ) تعيق نموها وتطورها وبالتالي التأثير السلبي على مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففي استقصاء أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في الجزائر عبر 12 ولاية كبرى، خلص إلى أن مدة إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة يستغرق حسب طبيعة النشاط ما بين 6 أشهر إلى ثلاث سنوات. والسبب حسب ذات المصدر يعود إلى مجموعة من القيود هي: قيود إدارية (تنوع الوثائق، بطء الاجراءات الإدارية، صعوبة الحصول على السجل التجاري)، قيود بنكية (طول فترة دراسة ملفات القروض، صعوبة الحصول على قرض بنكي)، العقار الصناعي (صعوبة الحصول على عقار وعلى عقود الملكية)، قيود أخرى (ارتفاع مستوى الرسوم واشتراكات الضمان الاجتماعي، ارتفاع أسعار الكهرباء وانقطاع التيار الكهربائي المتكرر في بعض المناطق، ...الخ) (رحيم، 2005، ص37). وفيما يخص الدراسة التي قام بها البنك العالمي بالجزائر سنة 2002 من أجل تحديد المعوقات والقيود التي تعترض نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت أهم خمسة معوقات كما يلي: صعوبة الحصول على العقار الصناعي، صعوبة الحصول على القروض المصرفية (ارتفاع تكلفة القرض)، العوائق الإدارية والتنظيمية، ضعف الموارد

البشرية من حيث التأهيل، عدم وضوح السياسة الاقتصادية العامة (دريس أميرة ودريس بشرى، 2017، ص 88). وفي نفس السياق كذلك يشير (شبايكي، 2007) إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم تحظ بعد بالمكانة المتصورة لها في الاقتصاد الوطني ولا تزال كذلك قطاعا هشا ومعرضا للعديد من المعوقات التي تعرقل تنميته، وأنها تعاني من العديد من المعوقات أهمها: عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة، المعاناة من المحيط (المحيط الإداري، ونظم المعلومات)، الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي، صعوبات التمويل ومشكلات النظام المالي، غياب التحفيزات الضريبية الجمركية، غياب الفضاءات الوسيطة (البورصة، غرف التجارة، التظاهرات المحلية والدولية، مؤسسات البحث العلمي)، الغياب التام للمعلومة الاقتصادية. كما حددت دراسة (غياط وبوقموم ، 2008، ص 138-139) معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في النقاط التالية: الائتمان (ضعف المنظومة المصرفية المتمثل في غياب القروض طويلة الأجل والمركزية في منح القروض وغياب الشفافية في منحها)، نظام المعلومات (انعدام المعلومات دقيقة وصحيحة حول عدد هذه المؤسسات وتمركزها الجغرافي ...الخ)، صعوبة الاجراءات الإدارية والتنفيذية (العراقيل البيروقراطية خاصة عند التأسيس)، صعوبة ايجاد المكان الدائم والملائم لإقامة المؤسسة (مشكلات العقار الصناعي)، عدم توافر فرص التكوين والتدريب الجدي والمناسب لإعداد الموارد البشرية اللازمة لإقامة وإدارة هذه المؤسسات (ارتفاع تكلفة التكوين)، التكنولوجيا (ضعف الموارد المالية وضعف تأهيل المستخدمين)، غياب ثقافة مؤسسية. و في دراسة جديدة قامت المديرية العامة للدراسات بوزارة الصناعة والمناجم بعمل استبيان بغية استقصاء رأي القائمين على هاته المؤسسات بهدف معرفة أهم

التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد اتضح أن اليد العاملة من حيث توفرها وكلفتها وجودتها تمثل أهم تحد تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يليه محور القروض والضرائب، ثم محور المواد الأولية والتجهيزات (قتال وعزايزية، 2017، ص 10). أما على المستوى المحلي فقد خلصت دراسة (عزيز، 2014) إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بسكرة تواجه عدة عراقيل في أداءها لمهامها ومن أهم المشاكل التي تعاني منها هي مشكلة التمويل وصعوبة الحصول على القروض البنكية، ومشكلة العمالة غير المدربة، وسوء والتخطيط.

وأمام قلة الدراسات الميدانية حول مشكلات ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خاصة المحلية منها، جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على أهم المعوقات التي يواجهها هذا النوع من المؤسسات في ولاية من ولايات التراب الوطني تتمتع بالعديد من المقومات الاقتصادية والجغرافية تؤهلها لأن تكون قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ألا وهي ولاية سكيكدة.

**إشكالية الدراسة**

تتمحور إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة ؟

**فرضيات الدراسة**

**الفرضية الأولى:**

$H_0$ : لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة معوقات تأسيسية وبيئية.

**$H_1$:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة معوقات تأسيسية وبيئية.

**الفرضية الثانية:**

$H_0$ : لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة معوقات إدارية.

$H_1$: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة معوقات إدارية.

**الفرضية الثالثة:**

$H_0$ : لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة معوقات تمويلية.

$H_1$: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة معوقات تمويلية.

**الفرضية الرابعة:**

$H_0$ : لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة معوقات تسويقية.

$H_1$ : تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة معوقات تسويقية.

**أهداف الدراسة**

تتمثل أهداف الدراسة في التعرف على المعوقات (التأسيسية والبيئية، والإداريـــة، والتمويلية، والتسويقية) التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة، ومحاولة تقديم مقترحات وتوصيات تساهم في التخفيف من هذه المعوقات التي تحد من تطور هذا النوع من المؤسسات بولاية سكيكدة خصوصا والجزائر عمومـــا، وتحول بينها وبين تحقيق أهدافها.

**أهمية الدراسة**

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بصفة خاصة وجميع دول العالم بصفة عامة، كما أن التطرق للمعوقات التي تواجهها والتعرف عليها يمكن أن يساهم في لفت أنظار متخذي القرارات وصانعي السياسات على مستوى الاقتصاد الوطني لمواجهة هذه المعوقات وتذليلها مما ينعكس ايجابا على الاقتصاد الوطني.

**منهجية الدراسة**

**1- مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة والمقدر عددها بـ 8991 مؤسسة سنة 2016 موزعة كالتالي: 35 مؤسسة متوسطة، 252 مؤسسة صغيرة، 8704 مؤسسة مصغرة، كما تنتمي حوالي نصف المؤسسات إلى قطاع الخدمات، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والري ثم قطاع التجارة وبصفة أقل قطاع الصناعة وتتوزع باقي المؤسسات على قطاعات أخرى لكن بأعداد قليلة (مديرية الصناعة والمناجم لولاية سكيكدة، 2016). وأمام كبر حجم المجتمع وتوسع المنطقة الجغرافية للولاية وعدم توفر إطار يضم قائمة بأسماء وعناوين هذه المؤسسات، فقد تم الاعتماد على عينة ميسرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكائنة بعاصمة الولاية وضواحيها حيث تم توزيع 141 استبانة تم استرداد 112 منها وتم استبعاد 4 استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل لتصبح في الأخير 108 استبانة.

**2- منهج الدراسة:** تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة وأهداف الدراسة، واعتمدت الدراسة على مصدرين لجمع المعلومات: مصادر أولية تمثلت في البيانات التي تم جمها من عينة الدراسة بوساطة الاستبانة المعدة لهذا الغرض، ومصادر ثانوية تمثلت في المقتنيات المكتبية مثل الكتب، والدوريات، والرسائل الجامعية، والمواقع الالكترونية.

**3- أداة الدراسة:** تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية، حيث تم تطوير أداة خاصة بالاعتماد على الدراسات السابقة بما يتناسب مع أغراض الدراسة، وتكونت الاستبانة من الأجزاء الآتية:

**الجزء الأول**: تضمن البيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة المتمثلة في: الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، وبعض الأسئلة التنظيمية حول طبيعة نشاط المؤسسة، ونوع الملكية، وعدد العمال، وطبيعة من يتولى إدارة المؤسسة، ومصادر التمويل، وهل تم إجراء دراسة الجدوى عند تأسيس المؤسسة أم لا.

**الجزء الثاني**: تضمن (24) فقرة بهدف التعرف علـــى المعوقـــات الـــتي تواجهـــه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة والمتمثلة في: المعوقات التأسيســـية والبيئية، والمعوقات الإدارية والتنظيمية، والمعوقات التمويلية، والمعوقات التسويقية.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتقييم إجابات أفراد العينـــة، بحيـــث تم إعطاء رقم لكل درجة من درجات السلم كما يلي: (1): غير موافق بشدة، (2): غير موافق، (3): محايد، (4): موافق، (5): موافق بشدة.

وقد تم التأكد من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ المبـــيّن في الجدول 1:

**جدول 1**: نتائج إختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

| المحور | عنوان المحور | عدد الفقرات | معامل ألفا كرونباخ |
|---|---|---|---|
| الأول | المعوقات التأسيسية والبيئية | 10 | 0.733 |
| الثاني | المعوقات الإدارية والتنظيمية | 07 | 0.562 |
| الثالث | المعوقات التمويلية | 03 | 0.764 |
| الرابع | المعوقات التسويقية | 04 | 0.835 |
| المحـــــاور مـــجـــتـــمـــعـــة | | 24 | 0.854 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول 1 أن معظم معاملات الثبات لمحاور الدراسة عالية ما عدا المحور الثاني الذي كان معامل ثباته فوق المتوسط، وعلى العموم فـــإن معامـــل ثبـــات

الاستبانة ككل كان عاليا جدا (0.854) مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات مما يجعلها قابلة ومناسبة لأغراض البحث العلمي.

**4- أساليب تحليل البيانات:** عولجت البيانات إحصائيا باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتم استخدام الأساليب والمؤشرات الإحصائية الآتية، لأغراض التحليل الإحصائي والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضيات الدراسة:

- معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) للتأكد من ثبات الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

- التكرارات والنسب المئوية لبيان طبيعة توزيع عينة الدراسة بالنسبة للخصائص الديموغرافية للمبحوثين والخصائص التنظيمية للمؤسسات.

- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقدير درجة تأثير كل معوّق ودرجة تشتت إجابات المبحوثين بالنسبة لهذه الدرجة (تم تحديد فئات إحصائية للمتوسط الحسابي تحدد درجة تأثير كل معوق وفقا للدرجات المعطاة لفئات الإجابة كما هو مبيّن في الجدول 2.

**جدول 2: تقسيم مدى المتوسط لإجابات أفراد العينة عن فقرات الاستبانة**

| طول الفئة | درجة التأثير |
|---|---|
| من 1 إلى 1.8 | منخفض جدا |
| أكبر من 1.8 إلى 2.60 | منخفض |
| أكبر من 2.60 إلى 3.40 | متوسط |
| أكبر من 3.40 إلى 4.20 | عالي |
| أكبر من 4.20 إلى 5 | عالي جدا |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قيم درجات سلم ليكرت الخماسي

- اختبار t لعينة واحدة لاختبار فرضيات الدراسة.

## تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

**1- وصف خصائص عينة الدراسة:** لوصف خصائص عينة الدراسة الديموغرافية والتنظيمية تم حساب التكرارات والنسب المئوية، كما هو موضح في الجدول 3:

**جدول 3: وصف خصائص عينة الدراسة الديموغرافية والتنظيمية**

| المتغير | فئات المتغير | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| الجنس | ذكر | 97 | 90.7 |
| | أنثى | 10 | 9.3 |
| العمر | 25 سنة فأقل | 5 | 4.6 |
| | من 26 الى 30 سنة | 25 | 23.1 |
| | من 31 إلى 35 سنة | 23 | 21.3 |
| | من 36 إلى 40 سنة | 18 | 16.7 |
| | من 41 إلى 45 سنة | 14 | 13.0 |
| | 46 سنة فأكثر | 23 | 21.3 |
| المستوى التعليمي | ابتدائي | 34 | 31.5 |
| | متوسط | 18 | 16.7 |
| | ثانوي | 47 | 43.5 |
| | جامعي | 9 | 8.3 |
| الملكية | فردية | 69 | 63.9 |
| | عائلية | 14 | 13.0 |
| | شركة | 21 | 19.4 |
| | أخرى | 4 | 3.7 |
| عدد العمال | من 1 إلى 9 عمال | 88 | 81.5 |
| | من 10 إلى 49 عامل | 16 | 14.8 |
| | من 50 إلى 250 عامل | 4 | 3.7 |
| طبيعة النشاط | صناعة | 12 | 11.1 |
| | بناء وأشغال عمومية | 52 | 48.1 |
| | خدمات | 32 | 29.6 |
| | تجارة وتوزيع | 5 | 4.6 |
| | أخرى | 7 | 6.5 |
| إدارة المشروع | صاحب المشروع | 100 | 93.5 |
| | إداري مستقل | 7 | 6.5 |
| مصادر التمويل | المدخرات | 77 | 57.5 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | القروض المصرفية | 12 | 9.0 |
| | الاقتراض من الأقارب والأصدقاء | 38 | 28.3 |
| | أخرى | 7 | 5.2 |
| دراسة الجدوى | نعم | 63 | 59.4 |
| | لا | 43 | 40.6 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول 3 أن أغلبية أفراد العينة من الذكور بنسبة بلغت (90.7%)، وأن الفئات الشبانية هي الغالبة مع تسجيل نسبة لا بأس بها ممن تفوق أعمارهم 45 سنة (21.3%)، وبالنسبة للمستوى التعليمي فإن أغلبية أفراد العينة ممـــن لا يملكـــون شهادات جامعية (ثانوي فأقل) بنسبة (91.7%)، وفيما يخص الخصائص التنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة لعينة الدراسة فقد غلب الطابع الفردي على طبيعة الملكية بنسبة (63.9%)، وأن أغلبية المؤسسات المكونة لعينة الدراسة هـــي مؤسسات مصغرة (1-9 عمال) بنسبة (81.5%)، كما تركز نشاط حوالي نصف المؤسسات في قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة (48.1%) يليها قطاع الخدمات بنسبة (29.6%)، كما أن أغلبية المؤسسات يديرها صـــاحب المشـــروع بنســـبة (93.5%) والبقية يديرها إداري مستقل، وبالنسبة لمصادر التمويل فإن أكثر مـــن نصف المؤسسات (57.5%) اعتمدت على المدخرات يليها الاقتراض من الاقارب والأصدقاء بنسبة (28.3%) وفي المرتبة الثالثة نجد القروض المصرفية بنسبة (9.0%) والبقية تعود لمصادر أخرى، وأخيرا فإن (59.4%) من المؤسسات قامت بـــإجراء دراسة جدوى اقتصادية عند تأسيسها وفي المقابل فإن (40.6%) من المؤسسات لم تقم بهذه الدراسة.

**2- اختبار فرضيات الدراسة:** لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة حيث تكون قاعدة القرار كما يلي:

- إذا كانت قيمة t المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من قيمة t الجدولية، ومستوى المعنوية أقل من أو يساوي 0.05، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة.

- وإذا كانت قيمة t المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من قيمة t الجدولية، ومستوى المعنوية أكبر من 0.05، فإننا نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة.

**الفرضية الأولى:** تنص هذه الفرضية على ما يلي:

$H_0$ : لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة معوقات تأسيسية وبيئية.

**$H_1$:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة معوقات تأسيسية وبيئية.

**جدول 4: نتائج اختبار t للعينة الواحدة المتعلقة بالمعوقات التأسيسية والبيئية**

| الرقم | الفقـــــــــرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التأثير | قيمة t المحسوبة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 9 | كثرة الضرائب المفروضـــة علـــى نشاط المؤسسة | 3.843 | 1.239 | مرتفعة | 7.066 | 0.000 |
| 5 | تعقد القوانين والقرارات التنظيمية | 3.630 | 1.082 | مرتفعة | 6.049 | 0.000 |
| 2 | الافتقار إلى المساعدات ذات الطابع الاستشاري والتوجيهي | 3.574 | 1.193 | مرتفعة | 4.999 | 0.000 |
| 4 | تعدد الجهات الرقابية | 3.565 | 1.070 | مرتفعة | 5.485 | 0.000 |
| 8 | التغير السريع للقوانين والتنظيمـــات السارية | 3.472 | 1.164 | مرتفعة | 4.217 | 0.000 |
| 6 | صعوبة الدراية بالقوانين السارية | 3.343 | 1.161 | متوسطة | 3.066 | 0.003 |
| 1 | ثقل وتعقيد الاجـــراءات الإداريـــة المتبعة في إنشاء المؤسسة (صـــعوبة الترخيص والتسجيل) | 3.315 | 1.378 | متوسطة | 2.374 | 0.019 |
| 10 | ضعف البنية التحتيـــة الموجـــودة (شبكة النقل والطرقـــات، شـــبكة المياه، الاتصالات، ...الخ) | 3.250 | 1.145 | متوسطة | 2.269 | 0.025 |
| 3 | عدم الالمام الكافي بالظروف البيئية المحيطة بالمشروع | 3.185 | 1.060 | متوسطة | 1.815 | 0.07 |
| 7 | عدم شفافية واحترام النصوص | 2.982 | 1.325 | متوسطة | -0.145 | 0.885 |
| | الدرجة الكلية | 3.416 | 0.643 | مرتفعة | 6.716 | 0.000 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS

يوضح الجدول 4 فقرات محور المعوقات التأسيسية والبيئية مرتبة ترتيبا تنازليا حسب درجة التأثير، حيث نجد أن درجة تأثير هذه المعوقات على المؤسســـات الصـــغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة تراوحت بين المرتفعة والمتوسطة، وقد احتلت الفقـــرة

رقم 9 التي تنص على ما يلي: "كثرة الضرائب المفروضة على نشـــاط المؤسســـة" المرتبة الأولى بدرجة تأثير مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.843) وانحـــراف معيـــاري (1.239)، أما المرتبة الأخيرة فقد كانت من نصيب الفقرة رقم 7 التي تنص على: "عدم شفافية واحترام النصوص" بدرجة تأثير متوسطة وبمتوسط حسابي (2.982) وانحراف معياري (1.325). وبالنسبة لاختبار t فقد كان مستوى الدلالة لجميـــع الفقرات أقل من 0.05 (ماعدا الفقرتين 3 و7) مما يدعم رفض الفرضية العدميـــة، وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي للمحور ككل (3.416) الذي يفوق بكثير القيمة الحيادية (3)،كما أن قيمة t المحسوبة (6.716) أكبر من قيمة t الجدوليـــة (1.96) ومستوى الدلالة يساوي (0.000) وهو أقل من 0.05 مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على مواجهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة لمعوقات تأسيسية وبيئية. وقد توصلت كل من دراسة (بندقجي، 2005) ودراسة (Aziz et al., 2012) ودراسة (Petković, 2016) ودراسة (شـــبايكي، 2007) إلى نفس النتيجة وهي ارتفاع أو كثرة الضرائب المفروضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**الفرضية الثانية:** تنص هذه الفرضية على ما يلي:

$H_0$ : لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة معوقات إدارية.

**$H_1$:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة معوقات إدارية.

**جدول 5**: نتائج اختبار **t** للعينة الواحدة المتعلقة بالمعوقات الإدارية

| الرقم | الفقـــــــــرة | المتوســـط الحسابي | الانحـــراف المعياري | درجـــة التأثير | قيمة t المحسوبة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 16 | نقص مراكز التكوين والتأهيل المتخصصة في تكوين العمال والمسيرين | 3.315 | 1.316 | متوسطة | 2.486 | 0.014 |
| 15 | افتقاد أساسيات الرقابـــة وتقيـــيم الاداء (الجرد الدوري، عدم الفصل بين الذمـــة المالية الشخصية والذمة الماليـــة الخاصـــة بالمشروع، ...الخ) | 3.250 | 1.224 | متوسطة | 2.123 | 0.036 |
| 17 | ارتفاع تكلفة تكوين وتأهيل العمال | 3.139 | 1.241 | متوسطة | 1.163 | 0.248 |
| 13 | مركزية اتخاذ القرار | 3.120 | 1.221 | متوسطة | 1.025 | 0.308 |
| 14 | غياب الأسس التنظيمية للعمل والعاملين (الهيكل التنظيمـــي، علاقـــات العمـــل، ...الخ) | 3.102 | 1.222 | متوسطة | 0.866 | 0.388 |
| 12 | الخلط بين شؤون المؤسسة وشؤون العائلة | 2.824 | 1.252 | متوسطة | -1.461 | 0.147 |
| 11 | الافتقار على الخبرة الكافية في التسيير | 2.815 | 1.239 | متوسطة | -1.533 | 0.123 |
| | الدرجة الكلية | 3.073 | 0.761 | متوسطة | 0.990 | 0.324 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول 5 أن درجة التأثير للفقرات المتعلقة بالمعوقات الإدارية كانـــت كلها متوسطة، حيث نجد في المقدمة الفقرة رقم (16) والتي تنص على: "نقـــص مراكز التكوين والتأهيل المتخصصة في تكوين العمال والمسيرين" بمتوسط حســـابي (3.315) وانحراف معياري (1.316) وفي المرتبة الأخيرة الفقرة رقم "11" والـــتي تنص على: "الافتقار إلى الخبرة الكافية في التســـيير" بمتوســـط حســـابي (2.815)

وانحراف معياري (1.239)، وبالرغم من وجود فقرتان تأثيرهما معنوي إحصائيا إلا أن التأثير الكلي لهذا النوع من المعوقات كان متوسطا بمتوسط حسابي (3.073) وغير معنوي إحصائيا لأن قيمة المتوسط الحسابي قريبة جدا من درجة الحياد (3)، كما أن قيمة t المحسوبة (0.990) أقل من قيمة t الجدولية (1.96) ومستوى الدلالة يساوي (0.324) وهو أكبر من 0.05 مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على عدم مواجهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة لمعوقات إدارية. وبالرغم من أن تأثير هذا النوع من المعوقات لم يكن مرتفعا حسب آراء أفراد العينة، فقد اتفقت مع كل من دراسة البنك العالمي حول معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ودراسة (غياط وبقموم، 2008) ودراسة (عزيز، 2014) ودراسة (Oyelana and Smith, 2015) بالنسبة لهذا النوع من المعوقات.

**الفرضية الثالثة:** تنص هذه الفرضية على ما يلي:

$H_0$ : لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة معوقات تمويلية.

$H_1$**:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة معوقات تمويلية.

**جدول 6: نتائج اختبار t للعينة الواحدة المتعلقة بالمعوقات التمويلية**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التأثير | قيمة t المحسوبة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 18 | صعوبة التعامل مع البنوك نتيجة كثرة إجراءاتها وضخامة الضمانات التي تطلبها | 3.769 | 1.371 | مرتفعة | 5.824 | 0.000 |
| 19 | نقص السيولة | 3.482 | 1.300 | مرتفعة | 3.848 | 0.000 |
| 20 | صعوبة الحصول على النقد الأجنبي | 3.352 | 1.349 | متوسطة | 2.711 | 0.008 |
| | الدرجة الكلية | 3.534 | 1.105 | مرتفعة | 5.022 | 0.000 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول 6 أن درجة التأثير للفقرات المتعلقة بالمعوقات التمويلية كانـــت مرتفعة ماعدا واحدة، حيث احتلت الفقرة رقم (18) المرتبة الأولى والـــتي تـــنص على: "صعوبة التعامل مع البنوك نتيجة كثرة إجراءاتها وضخامة الضمانات الـــتي تطلبها" بمتوسط حسابي (3.769) وانحراف معياري (1.371) تليها الفقـــرة رقـــم (19) التي تنص على: "نقص السيولة" بمتوسط حسابي (3.482) وانحراف معياري (1.300) وأخيرا الفقرة (20) التي تنص على: "صعوبة الحصول على النقد الأجنبي" بمتوسط حسابي (3.352) وانحراف معياري (1.349) وهي كلها ذات تأثير معنوي. وعلى العموم فإن المتوسط الحسابي للمحور ككل يساوي (3.534) وهو يفـــوق بكثير القيمة الحيادية (3)،كما أن قيمة t المحسوبة (5.022) أكبر مـــن قيمـــة t الجدولية (1.96) ومستوى الدلالة يساوي (0.000) وهو أقل من 0.05 مما يعـــني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على مواجهـــة المؤسســـات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة لمعوقات تمويلية، وقد اتفقـــت نتيجـــة هـــذه الدراسة حول صعوبة الحصول على القروض من البنوك مع نتائج الاستقصاء الذي اجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في الجزائر ودراسة البنك العالمي سنة 2002 ودراسة شبايكي (2007) ودراسة (أحمد، 2007) ودراسة (غياط وبقموم، 2008) ودراسة (السميرات، 2009) ودراســـة (عزيـــز، 2014) ودراسة (المللي، 2015) ودراسة (Hlatshwako, 2012) ودراسة (Oyelana and Smith, 2015) ودراسة (Petković, 2016) وحول نقص السيولة مـــع دراســـة (العوض وأبو كركي، 2017).

**الفرضية الرابعة:** تنص هذه الفرضية على ما يلي:

$H_0$ : لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة معوقات تسويقية.

**$H_1$:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة معوقات تسويقية.

**جدول 7: نتائج اختبار t للعينة الواحدة المتعلقة بالمعوقات التسويقية**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التأثير | قيمة t المحسوبة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 24 | المنافسة غير الشريفة من طرف القطاع غير الرسمي | 3.454 | 1.410 | مرتفعة | 3.344 | 0.001 |
| 22 | افتقاد الكثير من المعلومات عن المنافسين بالأسواق في مجال الأسعار والمواصفات...الخ | 3.444 | 1.155 | مرتفعة | 4.000 | 0.000 |
| 23 | صعوبة المنافسة مع المنتوج الأجنبي | 3.435 | 1.409 | مرتفعة | 3.209 | 0.002 |
| 21 | انخفاض مستوى الجودة | 3.315 | 1.323 | متوسطة | 2.473 | 0.015 |
| الدرجة الكلية | | 3.412 | 1.087 | مرتفعة | 3.940 | 0.000 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول 7 أن درجة تأثير فقرات المعوقات التسويقية كلها مرتفعة ما عدا واحدة فقد كانت متوسطة، حيث احتلت المرتبة الأول الفقرة رقم (24) التي تنص على: "المنافسة غير الشريفة من طرف القطاع غير الرسمي" بمتوسط حسابي (3.454) وانحراف معياري (1.410) أما المرتبة الأخيرة فقد كانت من نصيب الفقرة رقم (21) التي تنص على: "انخفاض مستوى الجودة" بمتوسط حسابي (3.315) وانحراف معياري (1.323) كما أن تأثير جميع الفقرات كان معنويا إحصائيا حيث كان مستوى الدلالة لها أقل من (0.05). وعلى العموم فقد كان تأثيرها مجتمعة معنويا إحصائيا بمتوسط حسابي (3.412) وهي قيمة أكبر بكثير من

القيمة الحيادية (3)، كما قيمة t المحسوبة (3.940) أكبر من قيمـــة t الجدوليـــة (1.96) ومستوى الدلالة يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05) وبالتالي نـــرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم مواجهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة معوقات تسويقية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود مثل هـــذه المعوقات، وتتفق نتيجة هذه الدراسة حول المنافسة غير الشريفة من طرف القطاع غير الرسمي مع نتيجة دراسة (شبايكي، 2007) ودراسة (أحمد، 2007).

**3- مناقشة نتائج الدراسة**

يتضح من النتائج السابقة أنها تتفق مع أغلب نتائج الدراسات السابقة، حيـــث أن أهم المعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة هـــي المعوقات التمويلية تليها المعوقات التأسيسية والبيئية والمعوقات التسويقية وأخـــيرا المعوقات الإدارية، فبالنسبة للمعوقات التمويلية نجد أن أهم معوق هـــو صـــعوبة التعامل مع البنوك نتيجة كثرة إجراءاتها وضخامة الضمانات التي تطلبها، ونقـــص السيولة وهذا ما يفسر النسبة المتدنية (9%) التي حصلت عليها القروض كمصدر من مصادر تمويل هذه المؤسسات مقارنة مع المصادر الأخرى المتمثلة أساســـا في المدخرات والاقتراض من الأقارب والأصدقاء، وهذا راجع إلى ضـــعف النظـــام المصرفي الجزائري الذي تسيطر عليه البنوك العمومية والذي يتميز بالبيروقراطيـــة، والمركزية في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح القروض، وغياب الشفافية، وعدم مواكبته للتطورات الحاصلة في هذا الميدان في العديد من دول العالم.

وبالنسبة للمعوقات البيئية والتأسيسية نجد في الصدارة كثرة الضرائب المفروضة على نشاط المؤسسة، تليها المعوقات المتعلقة بتعقد القـــوانين والقـــرارات التنظيميـــة، والافتقار إلى المساعدات ذات الطابع الاستشاري والتوجيهي، وتعـــدد الجهـــات

الرقابية، والتغير السريع للقوانين والتنظيمات السارية ويمكن تفسير هـــذه النتـــائج بعدم كفاية التحفيزات الضريبية الممنوحة لهذه المؤسسات خاصة الإنتاجية منـــها، وبيروقراطية الإدارة وما ينتج عنها من تنوع وكثرة الوثائق المطلوبة والبطء الشديد في اتمام الاجراءات الإدارية مثل صعوبة الحصول على السجل التجاري وســـرعة إنتاج النصوص القانونية وتغييرها.

وفيما يخص المعوقات التسويقية فإنها تتمثل أساسا في المنافسة غير الشـــريفة مـــن طرف القطاع غير الرسمي، وافتقاد الكثير من المعلومات عن المنافسين بالأسواق في مجال الأسعار والمواصفات...الخ، وصعوبة المنافسة مع المنتوج الأجنبي ويمكن تفسير ذلك بتغول القطاع غير الرسمي في الجزائر وعجز الدولة عن محاربته أو التقليل من تأثيره على الاقتصاد الوطني، وغياب قاعدة بيانات حول المؤسسات والأسواق على المستويين الوطني والدولي، وعدم قيام الدولة بالحماية الكافية للمنتوج الوطني ضد المنتوج الأجنبي.

أخيرا، وبالنسبة للمعوقات الإدارية التي وإن كان تأثيرها متوسطا حسب آراء أفراد عينة الدراسة، فإنها تعود أساسا إلى افتقار أصحاب المؤسسات إلى الخبرة الكافية في التسيير نظرا لكون أصحاب هذه المؤسسات أغلبهم من الشبان محدودي المستوى التعليمي (91.7% من أفراد العينة لا يملكون شهادات جامعيـــة)، بالإضـــافة إلى إدارتهم لمؤسساتهم بأنفسهم، وعدم لجوؤهم إلى تكوين أنفسهم وعمالهم بســـبب نقص مراكز التكوين والتدريب وارتفاع تكلفته.

**الخاتمـــــة:**

جاءت هذه الدراسة للتعرف على مختلف المعوقات الـــتي تواجههـــا المؤسســـات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة والتي تعيق نموها وتطورها وتحد مـــن تحقيـــق أهدافها، حيث تم توزيع 141 استبانة على عينة ميسرة من المؤسســـات الصـــغيرة والمتوسطة الواقعة بمدينة سكيكة وضواحيها، تم استرداد 112 منها وتم اســـتبعاد 4 استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل

**النتائج:**

توصلت الدراسة من خلال تحليل نتائج وصف خصائص عينة الدراسة الديموغرافية والتنظيمية واختبار فرضياتها إلى الاستنتاجات التالية:

- أغلبية أفراد العينة من الشبان الذكور ولا يملكون شهادات جامعية؛

- أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي من النوع المصغر الفـــردي يـــديرها صاحب المؤسسة، وتعتمد في تمويلها على مدخرات أصحابها والاقتـــراض مـــن الأقارب والأصدقاء؛

- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة معوقات تأسيسية وبيئيـــة أهمها كثرة الضرائب المفروضة على نشاط المؤسسة؛

- تأثير المعوقات الإدارية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة كان متوسطا وغير معنوي إحصائيا، ومن أهم هذه المعوقات نقص مراكـــز التكـــوين والتأهيل المتخصصة في تكوين العمال والمسيرين وافتقاد أساسيات الرقابة وتقيـــيم الأداء؛

- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة معوقات تمويليـــة أهمهـــا صعوبة التعامل مع البنوك نتيجة كثرة إجراءاتها وضخامة الضمانات التي تطلبها؛

- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة معوقات تسويقية أهمها المنافسة غير الشريفة من طرف القطاع غير الرسمي وافتقاد الكثير من المعلومات عن المنافسين بالأسواق في مجال الأسعار والمواصفات...الخ؛

**التوصيات**

بناء على الاستنتاجات السابقة توصي الدراسة بما يلي:

- تشجيع أصحاب الشهادات الجامعية على إنشاء مؤسسات مصغرة من خلال غرس ثقافة المقاولاتية بين صفوف طلبة الجامعة، لأن المستوى التعليمي العالي لأصحاب هذه المؤسسات يساعدهم في التغلب على مختلف المعوقات والمشاكل التي تواجهها في مراحل إنشائها ونموها وديمومتها؛

- تشجيع فئة النساء على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في مجال النشاطات التي يمكن ممارستها في المنازل؛

- توفير المزيد من البيانات حول كل ما يتعلق بتأسيس وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفرص الأعمال الجديدة والتشريعات والمستجدات لتحقيق وتعميم الاستفادة القصوى منها؛

- مواصلة تشجيع وتحفيز الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق المزيد من الإعفاءات الضريبية وتخفيف القيود القانونية والتشريعية المنظمة لها وتوفير المساعدات ذات الطابع الاستشاري والتوجيهي لها؛

- توفير التدريب الكافي لأصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات وتوفير التدريب المهني المناسب لتطوير مهارات العاملين لتحسين أدائها وتحقيق أهدافها؛

- تشجيع البنوك أكثر على تبسيط إجراءات منح القروض للمؤسسات الصـــغيرة والمتوسطة، والعمل على تأمين قروض دون فوائد أو استحداث صـــيغ للتمويـــل الإسلامي لتمويل هذا النوع من المؤسسات لتشجيع هذه المؤسسات على الاعتماد في تمويلها على القروض بدلا من المدخرات والاقتراض من الأقارب والأصـــدقاء فقط؛

- محاربة الدولة للقطاع غير الرسمي من أجل حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة غير الشريفة لهذا القطاع ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم داخل الجزائر وخارجها، والعمل على حماية المنتوج الـــوطني مقابل المنتوج الأجنبي.

**المراجع**

**المراجع باللغة العربية**

1- أحمد، ميسر إبراهيم (2007)، الشركات العراقية الصغيرة: مشكلات الواقع واتجاهات الحل. المجلة العربية للإدارة-القاهرة 27(1)، 53-88.

2- البرغثي، ونيس أحمد محمد (2014)، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها، رسالة ماجستير غير منشورة، ليبيا: جامعة بنغازي.

3- بندقجي، محمد رياض (2005)، المشاريع الصغيرة في مدينة جرش: مشاكل ومعوقات- دراسة ميدانية. دراسات- العلوم الإدارية-عمان 32(1)، 62-76.

4- بن صويلح، ليليا (2008)، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية- جامعة منتوري قسنطينة 30، 145-163.

5 -دريس، أميرة ودريس، بشرى (2017)، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة اقتصاديات المال والأعمال- جامعة عبد الحفيظ بالوصوف ميلة 2 (4)، 79-95.

6-رحيم، حسين (2005)، نحو ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة الاقتصاد والمجتمع- جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2 3 (3)، 33-47.

7 -السميرات، بلال يوسف (2009)، المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الجنوب. دراسات- العلوم الإدارية-عمان 36(2)، 396-415.

8 شبايكي، سعدان (2007)، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة 11، 187-194.

9- عزيز، سامية (2014)، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر.

10- العوض، أكرم شاهر وأبوكركي، بسام (2017)، معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان من وجهة نظر المالكين. مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث-عمان 3(1)، 1- 18.

11- غياط، شريف وبوقموم، محمد (2008)، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الانسانية والاقتصادية والقانونية-دمشق 24(1)، 127-143.

12- قتال، عبد العزيز وعزايزية، سارة (2017)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع وتحديات، الملتقى الوطني الأول حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، 6-7 ديسمبر 2017.

13- مديرية الصناعة والمناجم لولاية سكيكدة (2016)، معطيات حـــول قطـــاع المؤسســـات الصـــغيرة والمتوسطة.

14 -المشهرواي، أحمد حسين والرملاوي، وسام أكرم (2015)، أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الاجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيهـــا. مجلـــة جامعة الأقصى- سلسلة العلوم الإنسانية-فلسطين 19(2)، 125-160.

15 -المللي، قمر (2015)، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجســـتير غير منشورة، جامعة دمشق سوريا.

**المراجع باللغة الأجنبية**

16- Aziz, Y. A., Awang, K. W & Zaiton, S. (2012). Challenges Faced by Micro, Small, and Medium Lodgings in Kelantan, Malaysia. International Journal of Economics and Management, 6(1), 167 – 190.
17- Balogun, O. A., Ansary, N. & Agumba, J.N. (2016). Investigating Challenges and Barriers Facing Construction of Small, Medium-Sized Enterprises in Credit Accessibility in the South African Construction Industry. International Conference of Socio-economic Researchers ICSR 2016, SERBIA, Conference Proceedings, 45-65.
18- Hlatshwako, P. L. (2012). Challenges Facing Small and Medium Enterprises in Manzini, Swaziland. MBA Master thesis, South Africa : University of Kwazulu-Natal.
19- Mensah, H. K. & Azinga, S. A. (2015). Challenges Faced by Small and Medium-Size Enterprises in Accessing Credit Facilities from Financial Institutions : An Empirical Assessment Incorporating the Perceptions of both Borrowers and Financiers. International Journal of Economics, Commerce and Management, 3(11), 250-275.
20- Ministère de l'Industrie et des Mines (Nov. 2018), Bulletin d'information Statistique de la PME N° 33. Récupéré de : http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique.
21- Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de L'Artisanat ( 2003), Bulletin d'information économique N° 4. Récupéré de : http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique.
22 -Oyelana, A. A. & Smith, A. (2015). An Investigation into Challenges as well as Means to Overcome Challenges Facing Small and Medium Enterprises (SMEs) in South Africa. Journal of Economics, 6(2), 177-188.
23- Petković, S., Jäger, C. & Sašić, B. (2016). Challenges of Small and Medium Sized Companies at Early Stage of Development : Insights from Bosnia and Herzegovina. Management, 12(2), 45-76.